

Distr.: General
22 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد باتاراي (نيبال)

المحتويات

- البند ٥٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*
- البند ٥٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*
- البند ٥٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*
- البند ٥٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*
- البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى من جدول الأعمال)*
- طلبات الاستماع

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذبلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-62184 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:٠٥.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/69/23) (الفصلان السابع والثالث عشر) و (A/69/69)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/69/23) (الفصلان الخامس والثالث عشر))

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/69/23) (الفصلان السادس والثالث عشر) و (A/69/66)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/69/67)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (A/69/23، (الفصل الثامن)، و A/69/344، و A/69/23) (الفصلان التاسع والثالث عشر)، و A/69/23 (الفصلان العاشر والثالث عشر)، و A/69/23 (الفصلان الحادي عشر والثالث عشر) و (A/69/189)

١ - الرئيس: قال إن قضية إنهاء الاستعمار كانت إحدى القضايا الفارقة في النصف الثاني من القرن العشرين والنصف الأول من القرن الحادي والعشرين. وبفضل الجهود التي تبذلها بصفة خاصة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لم تعد أغلبية

سكان العالم تترشح تحت وطأة الحكم الاستعماري. وتعين منذ ذلك الحين أن تستمر الجهود بروح من التعاون بين جميع الأطراف المعنية لإنجاز عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية.

٢ - السيد أحمد (الجمهورية العربية السورية): قال، متكلما بالنيابة عن مقرر اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، في معرض تقديمه تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/69/23، إن اللجنة الخاصة نظرت خلال دورتها الموضوعية في حزيران/يونيه ٢٠١٤، في جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها، في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وعززت دورها المحوري في تنفيذ جدول أعمال إنهاء الاستعمار، ورصد الحالة فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأوفدت أيضا بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٤، وهي أول بعثة توفدها إلى هناك منذ عام ٢٠٠٦. وحدد تقرير البعثة، الوارد في الوثيقة A/AC.109/2014/20/Rev.1 استنتاجات وتوصيات بشأن كيفية المضي قدما بعملية إنهاء الاستعمار في ذلك الإقليم. وقيمت الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٤ الحالة في عدد من الأقاليم، وناقشت المسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار.

٣ - وأشار إلى أن الجمعية العامة قامت في عام ٢٠١٣، بتوافق الآراء، بتكليف اللجنة الخاصة بالنظر في مسألة تقرير مصير بولينيزيا الفرنسية. وبموجب القرار ٦٧/٢٦٥، أكدت الحق غير القابل للتصرف لشعب بولينيزيا الفرنسية في تقرير المصير، وأقرت بأن بولينيزيا الفرنسية لا تزال إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالمعنى المنصوص عليه في الميثاق، وأعلنت أن حكومة فرنسا ملزمة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، باعتبارها الدولة القائمة بإدارة الإقليم، بإحالة المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية، فهذه

مشاورات غير رسمية بين المكتب والدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول المعنية.

٦ - وأشار إلى أنه أوفدت، في آذار/مارس ٢٠١٤، بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة بالتعاون مع حكومة فرنسا. وأكد تقرير البعثة الوضع الهش للغاية في كاليدونيا الجديدة وأهمية إجراء حوار بناء فيما بين جميع الجهات الفاعلة لإيجاد أرضية مشتركة وصون السلام وتعزيز المصير المشترك. وشدد أيضا على أهمية أن تكفل جميع الأطراف المعنية التنفيذ الكامل لاتفاق نومييا من خلال بذل جهود حقيقية على وجه السرعة ترمي إلى معالجة أوجه القصور الحالية في تنفيذه، وخاصة ما يتصل منها بالأحكام الانتخابية التقييدية. وأوصت البعثة بأن تواصل اللجنة الخاصة رصد الحالة عن كثب وإطلاع الجمعية العامة على المستجدات حسب الاقتضاء.

٧ - وأضاف أن الأحداث الرئيسية الأخرى في عام ٢٠١٤ شملت انعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ في فيجي في أيار/مايو، واجتماع لجنة الموقعين على اتفاق نومييا في تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات العامة التي أجريت في مونتسيرات في ١١ أيلول/سبتمبر، وصدور المقرر المؤرخ ٣١ تموز/يوليه بقبول توكيلاو كعضو منتسب في منتدى جزر المحيط الهادئ. وبالنظر إلى أهمية المنظمات والاتفاقات الإقليمية في مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في التصدي لمختلف التحديات، وخاصة تغير المناخ، كانت الكلمات التي ألقتهها جزر فرجن البريطانية وكاليدونيا الجديدة وتوكيلاو أمام المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية لها أهميتها. وأكدت اللجنة الخاصة من جديد استعدادها للمشاركة في حوار بناء مع جميع أصحاب الشأن، وخاصة الدول القائمة بالإدارة، بهدف القضاء على الاستعمار.

المعلومات، وإن كانت لم تقدم من أجل ورقة عمل الأمانة العامة بشأن بولينيزيا الفرنسية لعام ٢٠١٤، ستشكل معلومات قيمة بالنسبة لورقة العمل لعام ٢٠١٥.

٤ - وأضاف إنه عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٩٣/٦٨، قام الأمين العام، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية، بإعداد تقرير معنون "الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدار ٣٠ عاما"، الذي يرد في الوثيقة A/69/189. وبناء على ذلك، فإن القرار الخامس (A/69/23)، الفصل الثالث عشر، بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية يستلزم تحديثا. ويُستعاض عن الفقرة السابعة من المنطوق بالنص التالي:

"تخطط علما بتقرير الأمين العام عن 'الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدار ٣٠ عاما'، الذي أعد عملا بأحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٩٣/٦٨."

٥ - السيد لاسو ميندوزا (إكوادور): رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، قال إن مكتب اللجنة الخاصة تعزز في شباط/فبراير ٢٠١٤ بانتخاب نائب ثالث للرئيس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عقد مكتب اللجنة الخاصة اجتماعا مع الأمين العام، لإعادة تأكيد دعمه لأنشطتها. وفي وقت لاحق، طلبت اللجنة الخاصة في القرار A/AC.109/2014/L.9 إلى الأمين العام الاجتماع بصورة غير رسمية مرة واحدة في السنة على الأقل مع رئيس ومكتب اللجنة لاستكشاف طرق مبتكرة لتوظيف مساعيها الحميدة للمساعدة في إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال إنهاء الاستعمار، على أساس كل حالة على حدة. وأجريت أيضا

بالإدارة على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بل أن تعزز التنمية وممارسة الحق في تقرير المصير. فالتراث الثقافي والهوية الثقافية للشعوب المستعمرة تشكل جزءاً من التراث العالمي للإنسانية، وفي هذا الصدد، تحت الحركة الدول الأعضاء على أن تنفذ بالكامل مقررات وقرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المتعلقة بإعادة الممتلكات الثقافية.

١١ - ومضى قائلاً إن حركة بلدان عدم الانحياز تؤكد من جديد موقفها بشأن مسألة بورتوريكو، الوارد في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة السادس عشر والمؤتمر الوزاري السابع عشر، اللتين أعادت فيهما الحركة تأكيد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال.

١٢ - وأشار إلى أن الحركة تواصل تأييدها لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات الحياة، على أساس القرارات الدولية ذات الصلة، وأن تكون القدس الشرقية عاصمتها.

١٣ - السيد ميندوزا - غارسيا (كوستاريكا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فشدّد على أهمية ضمان ممارسة جميع الشعوب لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفي سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، تدعو الجماعة الدول القائمة بالإدارة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مع مراعاة الأوضاع المحددة في كل حالة من الحالات، والتعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة الخاصة، والقيام بشكل منتظم بإبلاغ المعلومات الدقيقة عن كل إقليم من الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وفي مؤتمر قمة الجماعة المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد التزامهم بمواصلة العمل، ضمن إطار

٨ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة تؤكد من جديد دعمها الكامل لممارسة الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية حقها المشروع في تقرير المصير. فوجود الاستعمار أياً كان شكله، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، يتنافى مع إعلان إنهاء الاستعمار والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حد سواء. وتدعو الحركة الأمم المتحدة إلى الوفاء بمسؤولياتها، والتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بهدف القضاء نهائياً على الاستعمار، وفقاً للإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتشدد الحركة، مرة أخرى، على أهمية التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠١٢، وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٤.

٩ - وأشار إلى أن حركة بلدان عدم الانحياز تحت الدول القائمة بالإدارة على تقديم كامل دعمها وتعاونها إلى اللجنة الخاصة، التي ينبغي أن تجد سبلاً جديدة لتعزيز الكفاءة من أجل تحسين حوارها مع الدول القائمة بالإدارة وكفالة مشاركة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مشاركة نشطة، في تقرير مستقبلها. ولا تزال الحركة ملتزمة بالاضطلاع بدورها لضمان تحقيق إنجازات ملموسة نحو تحقيق هدف القضاء على الاستعمار خلال العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وتحت الحركة جميع الدول القائمة بالإدارة على دفع تعويض كامل عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخسائر البشرية والمادية المترتبة على الحكم الاستعماري أو الاحتلال.

١٠ - وأضاف أنه يجب على الأمم المتحدة أن تكفل ألا تؤثر الأنشطة الاقتصادية وغيرها من أنشطة الدول القائمة

- القانون الدولي، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، على جعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الاستعمار والمستعمرات.
- ١٤ - وأشار إلى أن الجماعة تؤيد العمل الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام ومراكز الأمم المتحدة للإعلام، وتحثها على مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز أهداف إعلان إنهاء الاستعمار وخطة العمل للقضاء على الاستعمار. وتعرب عن تقديرها لمواصلة استخدام اللغات الرسمية الست على الموقع الشبكي الخاص بإنهاء الاستعمار، مع تحديث محتواه، وجاذبية تصميمه.
- ١٥ - وأضاف قائلاً إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤكد من جديد تأييدها القوي لحقوق الأرجنتين وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. فقد أكد رؤساء الدول والحكومات، في البيان الخاص بجزر مالفيناس الذي صدر خلال مؤتمر القمة المعقود في عام ٢٠١٤، اهتمامهم الملزم باستئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، من أجل التوصل إلى حل سلمي وقاطع للنزاع، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية؛ وأشاروا إلى أهمية امتناع الطرفين، عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع من جانب واحد، وأكدوا الموقف البناء للحكومة الأرجنتينية واستعدادها للتوصل إلى حل للحالة. ودعوا الأمين العام إلى تحديد الجهود التي يبذلها للوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة من أجل استئناف المفاوضات بين الطرفين، وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الصدد.
- ١٦ - وأشار إلى أن القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن مسألة بورتوريكو، على مدي السنوات الخمس عشرة الماضية، أكدت من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وقد سلط رؤساء دول وحكومات الجماعة، في مؤتمر قمة الجماعة لعام ٢٠١٤، الضوء على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو.
- ١٧ - وتناول الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فقال إن الجماعة ترى أنه ينبغي مواصلة اتخاذ تدابير لتيسير النمو المستدام والمتوازن لاقتصاداتها الهشة، وتمكين تلك الأقاليم من ممارسة حقها في تقرير المصير. فعندما تكون إرادة أغلبية سكان الشعوب الأصلية لا لبس فيها، ينبغي ألا تحبط الدول القائمة بالإدارة هذه الإرادة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولا تزال الجماعة، بناء على ذلك، تشعر بالقلق إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، وتؤكد على ضرورة كفالة وجود حكم شامل وديمقراطي وتمثيلي بحق في ذلك الإقليم؛ ويجب تمكين شعب جزر تركس وكايكوس من المشاركة على نحو له وزنه في تحديد مستقبله بنفسه. وينبغي إيلاء اهتمام لفقدان الجزر الصغيرة المتسارع للأراضي بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر الناشئ عن تغير المناخ والأعاصير والثورات البركانية وغيرها من الكوارث الطبيعية.
- ١٨ - وأضاف أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤيد جميع القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٩١/٦٨، وتؤكد مجدداً تأييدها القوي لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبل به الطرفان ويؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، ووفقاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وإعلان إنهاء الاستعمار، تعرب

٢١ - واستطردت قائلة إن الوجود العسكري للمملكة المتحدة في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها يتناقض مع السياسات الإقليمية التي تتوخى إيجاد حل سلمي للتراع. ويرفض اتحاد أمم أمريكا الجنوبية هذا الوجود والأنشطة البريطانية الأحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها على حد سواء، ومنها أنشطة استكشاف واستغلال موارد الأرجنتين الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وإجراء تدريبات عسكرية في انتهاك لقرارات الجمعية العامة، وبخاصة القرار ٤٩/٣١. وقد بعث وزير خارجية سورينام، بوصفه رئيس اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، برسالة إلى الأمين العام (A/68/856) دعاه فيها إلى مواصلة الجهود الرامية إلى استئناف الحوار، والحيلولة دون إجراء تعديلات انفرادية في الوضع.

٢٢ - السيدة بولانيوس بيريز (غواتيمالا): قالت لقد عُرِفَ التراع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بأنه حالة استعمارية خاصة ومميزة نظرا لما له من مميزات خاصة. فقد انتهكت السلامة الإقليمية للأرجنتين في عام ١٨٣٣ باحتلال جزء من أراضيها بالقوة وتشريد السكان؛ ومنذ ذلك الحين، مُنعت عمليات استيطان الأرجنتينيين في جزر مالفيناس، وقامت الدولة القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها إلى الإقليم؛ وهؤلاء الأشخاص لا يمكن اعتبارهم أشخاصا يحق لهم ممارسة الحق في تقرير المصير في نزاع بلدهم طرف فيه. واستبعدت الأمم المتحدة لذلك، على وجه التحديد، إمكانية تطبيق الحق في تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس، آخذة في الاعتبار الفقرة ٦ من إعلان إنهاء الاستعمار. وأكدت من جديد رغبة وفدها في استئناف حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشكل عاجل مفاوضات التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للتراع، على نحو يتفق مع العديد من القرارات ذات الصلة. وأعربت الأرجنتين بالفعل عن استعدادها لتسوية الحالة

الجماعة عن ثقتها في أن الجهود الرامية إلى تعزيز إجراء مزيد من المفاوضات المكثفة والموضوعية بين الطرفين ستستمر، تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الخاص، بغية التوصل إلى حل نهائي للحالة.

١٩ - السيدة سويب (سورينام): تكلمت باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فقالت إن إنهاء الاستعمار، ما انفك يمثل أولوية بالنسبة للدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية نظرا لأن الاستعمار ينتهك المبادئ الأساسية للديمقراطية، ويعوق التنمية ويتناقض مع المثل العليا للسلام العالمي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعربت عن تأييد أمم أمريكا الجنوبية لعمل اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره.

٢٠ - وأشارت إلى أن مسألة جزر مالفيناس لها أهمية خاصة بالنسبة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ونظرا للظروف التاريخية والقانونية، فإنها لا يمكن أن تحل في إطار ممارسة مبدأ تقرير المصير. وقد اعترفت قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة بالطابع الخاص للقضية، ودعت جميعها حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات الثنائية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للتراع على السيادة. وقد أعرب رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن تأييدهم لحقوق السيادة المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها في عديد من المناسبات، كان آخرها في الاجتماع العادي السابع الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠١٣، وأبرزوا الموقف البناء للحكومة الأرجنتينية واستعدادها للتوصل، عن طريق المفاوضات، إلى تسوية سلمية ونهائية لهذه الحالة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة.

٢٥ - وأضاف أن أوروغواي مؤيد قوي لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، ولكن هذا المبدأ لا ينطبق على حالة جزر مالفيناس، التي ينطبق عليها مبدأ توجيهي آخر، وهو السلامة الإقليمية للدول. وتؤيد أوروغواي حق الأرجنتين المشروع في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ليس فقط بوصفها جارة للأرجنتين، وإنما أيضا بسبب العدالة التاريخية والقانونية والجغرافية لمطلبها. ويجب أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي.

٢٦ - وأشار إلى أن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة أكدت من جديد دعمها لمطالبة الأرجنتين العادلة والقائمة على أسس متينة بالإقليم، وذلك في البيان المشترك الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٤، وأوضحت أن هناك اهتماما إقليميا واضحا بالتوصل إلى حل للتراع يتمشى مع القرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وغيرها من المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية. وأكدت من جديد اعتراضها على اتخاذ المملكة المتحدة تدابير من جانب واحد، ومن بينها استغلال واستكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، وأقرت بحق الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية في هذا الصدد، وفقا للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة بشأن أنشطة استكشاف واستغلال النفط غير المأذون بها في جرفها القاري.

٢٧ - السيد أداي غونزاليس (المكسيك): قال إن الحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير المصير هو المبدأ

عن طريق الحوار والمفاوضات، ومن المأمول أن تقوم الدولة القائمة بالاحتلال بدورها.

٢٣ - وأعربت عن تأييد غواتيمالا تأييدا تاما لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية، وكررت تأكيد دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل مساعدة الطرفين على إيجاد حل سياسي للتراع يكون عادلا ودائما ومقبولا من الطرفين. ورحبت أيضا بتدابير بناء الثقة التي أُتخذت، وخاصة توسيع نطاق البرامج التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وحثت الطرفين على مواصلة إبداء الإرادة السياسية وتهيئة مناخ موات للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر موضوعية. وأكدت أن التوصل إلى حل للمسألة ضروري ليس فقط لشعب الصحراء الغربية بل أيضا من أجل أمن واستقرار منطقة المغرب وسلامتها.

٢٤ - السيد كونك (أوروغواي): قال إنه ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى وضع حد للاستعمار، وتشجيع التعاون والحوار بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم. وتدافع أوروغواي عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. ومن المهم للغاية أن يُستأنف الحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو في أقرب وقت ممكن وبحسن نية وبغية التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين، يتيح لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير المصير وفقا للميثاق، ولقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وتعطي أوروغواي الأولوية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي وللقانون الإنساني الدولي، وتحت كلا الطرفين على التعاون مع الأمم المتحدة لوضع وتنفيذ تدابير تكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين.

والمناطق البحرية المحيطة بها. ويعد استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، على أساس قيمهما المشتركة، السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم للتراع، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ذات الصلة. وتدعو المكسيك الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد، يكون من شأنها انتهاك تلك القرارات، وتدعوها إلى الاستفادة من المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام.

٣٠ - السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل): أكد من جديد تأييد حكومته التاريخي لحقوق الأرجنتين المشروعة في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ومن المؤسف أنه بعد ما يقرب من ٥٠ عاما على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، فإن التراع لم يسو بعد. وبما أن جزر مالفيناس تشكل جزءا من إقليم الأرجنتين، فإن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق عليها. وينطوي التوصل إلى حل للتراع على إجراء حوار بين الطرفين، وعلى استخدام فعال لآلية المساعي الحميدة، التي لم تنجح إلى الآن حتى في عقد اجتماع بين الطرفين. وتتناقض عدم رغبة المملكة المتحدة في استئناف المحادثات الثنائية ومحاولاتها فرض شروط على الحوار مع موقفها بشأن إعطاء الأولوية لسيادة القانون واحترام قرارات الجمعية العامة. ويشكل عدم استجابتها لاتصالات الأمانة العامة في سياق المساعي الحميدة انتهاكا لقرار الجمعية العامة ٩/٣٧.

٣١ - وأعرب عن إدانة البرازيل لاستغلال المملكة المتحدة للموارد السمكية والهيدروكربونية في الجزر، مما ألحق أضرارا بالغة بالاقتصاد الأرجنتيني، وينبغي وقفه على الفور. ويتناقض استمرار وجود السفن الحربية البريطانية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص قيام سفينة حربية بريطانية بدوريات

التوجيهي الذي تعتد به المكسيك في سياستها الخارجية. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل مشاركتها في العمليات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وخاصة في إطار العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وتؤيد المكسيك الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للتراع في الصحراء الغربية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وتنضم إلى الدعوة الموجهة إلى الطرفين لإحراز تقدم حقيقي، والمشاركة بجدية في القضيتين الأساسيتين، وهما جوهر الحل السياسي والوسائل اللازمة لتحقيق تقرير المصير. وتؤكد من جديد دعمها لولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي ينبغي أن تشمل رصد حقوق الإنسان، وتعرب عن اتفاقها مع الأمين العام في رأيه بأن البعثة هي أهم ضامن لوقف إطلاق النار. وتشجع كلا الطرفين على تكثيف تعاونهما مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حتى يمكن رصد التمتع بحقوق الإنسان في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين بصورة مستدامة وعلى نحو مستقل ونزيه.

٢٨ - وأعرب عن ترحيب المكسيك بالتركيز الجديد على المشاورات الثنائية بين الطرفين. فعمل المبعوث الشخصي وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في غاية الأهمية، وسيظل كذلك إلى أن يتقرر الوضع النهائي للصحراء الغربية. وحكومته ملتزمة التزاما عميقا بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وتؤكد من جديد أهمية الاستماع لرغبات الشعب الصحراوي. وينبغي أن ينطوي أي سلام دائم على ممارسة هذا الحق من خلال إجراء استفتاء يشمل جميع الخيارات المتعلقة بمستقبل المنطقة، ويحظى بقبول جميع الأطراف المعنية.

٢٩ - وأضاف أن المكسيك تقر بالحقوق القانونية والتاريخية للأرجنتين في التراع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية

٣٤ - وأشارت إلى أنه لا يمكن العبث بمبدأ تقرير المصير من أجل دعم احتلال المملكة المتحدة غير المشروع المستمر لجزء من الإقليم الوطني للأرجنتين، ووجود نزاع استعماري على السيادة تجاوزه الزمن، يرجع تاريخه إلى عام ١٨٣٣، وينتهك السلامة الإقليمية للأرجنتين. وقد أقرت قرارات متتالية للجمعية العامة واللجنة الخاصة بأن النزاع على السيادة بشأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها يعتبر حالة استعمارية خاصة وفريدة، لا بد أن يجري حلها عن طريق المفاوضات بين الطرفين، مع أخذ مصالح سكان الجزر بعين الاعتبار. ومن شأن أي محاولة لتمكين السكان البريطانيين الذين يعيشون في الجزر من أن يكونوا حكما في نزاع بلدهم طرف فيه أن يشوه الحق في تقرير المصير، لعدم وجود شعب يخضع لسيطرة وهيمنة دولة استعمارية أو لاستغلالها. ومضت قائلة إن الأمم المتحدة استبعدت صراحة انطباق مبدأ تقرير المصير على النزاع، إذ إن المبدأ الآخر لإنهاء الاستعمار، أي مبدأ السلامة الإقليمية، هو الذي ينطبق.

٣٥ - وأضافت أن المملكة المتحدة تضطلع على نحو غير قانوني بأنشطة أحادية لاستكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وقد أشارت مجموعة الـ ٧٧ والصين، في إعلانها الوزاري الأخير، إلى الأنشطة الهيدروكربونية غير المشروعة التي تقوم بها المملكة المتحدة في الجرف القاري الأرجنتيني بالقرب من جزر مالفيناس، وأعربت عن دعمها للإجراءات القانونية التي تتخذها الحكومة الأرجنتينية دفاعا عن مواردها الطبيعية.

٣٦ - وأشارت إلى أن المملكة المتحدة تجري أيضا مناورات عسكرية، تشمل إطلاق قذائف من جزر مالفيناس، تنتهك القرار ٤٩/٣١، ولا تتفق مع السياسة الإقليمية

في المنطقة المحيطة بجزر مالفيناس في حزيران/يونيه ٢٠١٤، مع وضع جنوب المحيط الأطلسي كمنطقة سلام وتعاون. وبروح من التضامن، ووفقا للمبدأ الوارد في القرار ٤٩/٣١، فإن البرازيل لم تأذن باستخدام موانئها أو مطاراتها من قبل السفن أو الطائرات المتجهة إلى جزر مالفيناس، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تعديلات أحادية الجانب في الوضع.

٣٢ - وأعرب عن تأييد بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان النامية، وأغلبية رؤساء الدول أو الحكومات، للتوصل إلى حل تفاوضي لمسألة جزر مالفيناس، على النحو المبين بوضوح في الإعلانات الصادرة في عام ٢٠١٤ عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومجموعة الـ ٧٧ والصين. ويشكل التزام المملكة المتحدة باستئناف المفاوضات السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل هذه المسألة.

٣٣ - السيدة برسيغال (الأرجنتين): أكدت من جديد دعم بلدها الكامل لعملية إنهاء الاستعمار التي تقودها الأمم المتحدة وفقا لأحكام الميثاق وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ويوضح ذلك القرار أن هناك أكثر من شكل واحد للاستعمار، ويرسي مبدأين لإنهاء الاستعمار ينطبقان على حالتين مختلفتين هما: تقرير المصير، والسلامة الإقليمية. ويجب إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، مع مراعاة خصوصية كل حالة. والأرجنتين مدافع قوي عن حق جميع الشعوب في تقرير المصير في جميع الحالات التي يكون فيها هذا الحق قابلا للتطبيق. ولا يمكن أن يظل أي شعب يرزح تحت نير التبعية وهيمنة الأجنبية والاستغلال الأجنبي والاحتلال الأجنبي؛ وفي هذا الصدد، يدعو وفدها الدول القائمة بالإدارة إلى التعاون مع اللجنة الخاصة.

٣٩ - وأشار إلى أن السلفادور تعلق أهمية كبيرة على الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم يحترم حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية ويكفل هذه الحقوق، وأكد من جديد أهمية الإسراع باستئناف المحادثات بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. وتؤكد السلفادور من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٧ وغيره من القرارات ذات الصلة ولعملية التفاوض التي جرت بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧).

٤٠ - وأضاف أن السلفادور تغلبت على النزاعات المسلحة عن طريق التفاوض والتوصل إلى حل سلمي بدعم من الإرادة السياسية للأطراف والدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وشعبها ذاته، مما أرسى أسس الديمقراطية والتعددية السياسية ونظام قانوني مستقر، ومهد الطريق أمام المزيد من المشاركة القوية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستوفد أولى بعثاتها العسكرية في عام ٢٠١٥ إلى مالي.

٤١ - وأعرب عن قلق السلفادور إزاء الأحداث الأخيرة في جنوب شرق آسيا، التي جلبت عدم استقرار إلى المنطقة، ورحب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والأمن الإقليمي من قبيل تلك التي اضطلع بها الطرفان في مضيق تايوان. ولا تزال السلفادور ملتزمة بالمبادرات الرامية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في جميع أنحاء العالم، ونشر ثقافة السلام والتعايش السلمي بين الشعوب.

٤٢ - السيد سواريز مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار ينبغي أن يعمل كعنصر حافز لجهود إنهاء الاستعمار. وأعرب عن تأييد فنزويلا لحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، وهو شعب ينتمي إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رزح تحت الهيمنة الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من ١٠٠ عام، وأهاب

للاتماس تسوية سلمية للنزاع، وقد أدانتها محافل عديدة متعددة الأطراف. وتتسبب أنشطة المملكة المتحدة في المنطقة في توتر لا لزوم له في جنوب المحيط الأطلسي، وتشكل إهانة للأرجنتين وكذلك لسائر بلدان المنطقة أيضا. ويثير النزاع القلق أيضا في مناطق أخرى، على النحو الذي تبين من المواقف التي اتخذتها منظمات مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، واجتماعات مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، والقمم العربية.

٣٧ - وقالت إن الأرجنتين موجودة بالفعل على مائدة المفاوضات؛ ودعت المملكة المتحدة إلى الاستجابة لدعوة رئيسة الأرجنتين في الدورة الحالية للجمعية العامة إلى الجلوس معها لمناقشة مسألة جزر مالفيناس. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجدد مهمته الراهنة للمساعي الحميدة التي يضطلع بها بين حكومتها وحكومة المملكة المتحدة. وتؤكد الأرجنتين رسميا من جديد التزامها بحل النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها عن طريق الحوار بين حكومتين ديمقراطيتين، مع احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٨ - السيد زامورا ريفاس (السلفادور): أكد من جديد تأييد حكومته لحقوق الأرجنتين المشروعة في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ووفقا للمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، تدعو السلفادور الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى البحث عن حل للنزاع من خلال الحوار. وبالإشارة إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) عرف النزاع بأنه نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، يحث وفده الأمين العام على مضاعفة جهوده لإنجاز دوره.

تعزيز السلام والتعاون. وفي هذا الصدد، يجب أن تفي الدول القائمة بالإدارة بالتزامها بإحالة المعلومات المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تديرها، وأن تيسر عمل اللجنة الخاصة.

٤٧ - وأعرب من جديد عن تأييد إكوادور التمام لحق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وشدد على أن الشعب الصحراوي هو وحده الذي يحق له أن يختار بين خيارات تقرير المصير. وأعرب عن قلق وفده إزاء بطء وتيرة المفاوضات، وحث الأطراف المعنية ودول المنطقة على أن تقدم كل الدعم اللازم للمبعوث الخاص وأن تمثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

٤٨ - وأضاف أن مسألة بورتوريكو هي قضية من قضايا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على النحو الذي أكدته جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الإعلان الذي اعتمدته مؤتمر قمته عام ٢٠١٤، والذي أكدته اللجنة الخاصة. وأعرب عن تأييد إكوادور لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وأشار إلى أن شعب بورتوريكو أيد بأغلبية ساحقة تقرير المصير في استفتاء عام ٢٠١٢. ويحث وفده حكومة الولايات المتحدة على التعجيل بعملية تقرير المصير، وإطلاق سراح السجينين السياسيين أوسكار لوبيز ريفيرا ونوربيرتو غونزاليز كلاوديو، وفقا لما طلبته اللجنة الخاصة.

٤٩ - وأعرب عن تأييد إكوادور الراسخ لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وينطبق مبدأ السلامة الإقليمية على هذه المسألة. فقد أدى وجود نزاع على السيادة، الذي اعترفت به الجمعية العامة في القرار ٦٥/٢٠، إلى جعل مبدأ تقرير المصير غير قابل للتطبيق، لا سيما وأن سكان الجزر مواطنون بريطانيون.

بالحكومة الولايات المتحدة اتخاذ التدابير السياسية المؤدية إلى تمكين شعب بورتوريكو من أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، عملا بالميثاق وقرارات ومقررات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة.

٤٣ - وأعرب عن تأييد فتزويلا لحقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تتفق تماما مع القانون الدولي، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وتدعو إلى استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل إيجاد حل سلمي وتفاوضي للنزاع، وفقا للقانون الدولي.

٤٤ - وأشار إلى أن فتزويلا تؤيد عملية التفاوض بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية، يفضي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، والقرارات الأخرى ذات الصلة. وتحت الأمين العام ومبعوثه الشخصي على مواصلة جهودهما لبلوغ هذه الغاية.

٤٥ - وأضاف أن فتزويلا تؤكد أهمية قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بشأن تقرير مصير بولينيزيا الفرنسية. وتحت اللجنة الخاصة على تكثيف التعاون والحوار مع الدول القائمة بالإدارة من أجل تعزيز إنهاء الاستعمار من خلال وضع برامج عمل، على أساس كل حالة على حدة، بالتشاور مع الأطراف.

٤٦ - السيد لاسو مندوزا (إكوادور): قال إنه ينبغي بذل كل الجهود الممكنة من أجل القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره بحلول نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. فالاستعمار ما هو إلا إنكار لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو عائق أمام

عن الأعمال التي تفاقم النزاع الإقليمي. وأشارت البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات في المنطقة إلى دعمهم لمطالبات الأرجنتين العادلة، وأكدت من جديد الاهتمام الإقليمي باستئناف حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات في أقرب وقت ممكن للتوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي، وفقا للميثاق وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية.

٥٣ - وأشارت إلى أنه نظرا لوجود صلة مباشرة بين السيادة والديمقراطية، فينبغي للأمم المتحدة أن تيسر التوصل إلى تسوية للمنازعات الدولية من خلال دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والعدالة. وفي سياق الصحراء الغربية، تواصل كوستاريكا تأييد الدعوات للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم وديمقراطي مقبول من جميع الأطراف، وفقا للقرارات ذات الصلة، وخاصة تلك التي تنص على إجراء استفتاء، ومبادئ القانون الدولي، خاصة المبادئ التي تنظم عملية إنهاء الاستعمار. وتدفع كوستاريكا عن حقوق الإنسان وتشجع على احترامها، بدون أي استثناء أو ازدواجية في المعايير، وبينما تؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، تصر على ضرورة أن تتضمن تلك الولاية رصد حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات تندوف.

٥٤ - السيد وي زونغلي (الصين): قال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تقر بأهمية حقوق ومصالح شعوب الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، وينبغي للجنة الخاصة أن تعزز روابطها مع تلك الأقاليم من أجل النهوض بعملية إنهاء الاستعمار، وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تتعاون بشكل أوثق مع الأمم المتحدة. وستواصل الصين تأييد حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير،

وتحث حكومته المملكة المتحدة على أن تستجيب بشكل إيجابي لدعوات المجتمع الدولي باستئناف المفاوضات، بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع.

٥٥ - وأشار إلى أن منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة كررت، في القرار الوزاري الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تأكيدها على أهمية قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، فيما يتعلق باستكشاف الهيدروكربونات واستغلالها في الجرف القاري للأرجنتين، واعترفت بحق الأرجنتين، في اتخاذ إجراء قانوني، في احترام كامل للقانون الدولي، ضد أنشطة الاستكشاف والاستغلال غير المأذون بها.

٥٦ - السيدة آرسي إيتشيفيريا (كوستاريكا): قالت إن الحق في تقرير المصير ينبغي أن يمارس ضمن إطار ديمقراطي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والسلامة الإقليمية للدول، في إطار من السلام. وتؤيد كوستاريكا، وفقا للقانون الدولي، التدابير الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/69/23)، وترحب بعمل الحلقات الدراسية الإقليمية التي تعقدها اللجنة الخاصة. وتحت الدول القائمة بالإدارة على إحالة معلومات عن كل إقليم من الأقاليم التي تتولى مسؤوليتها، وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق.

٥٧ - وأضافت أن كوستاريكا تقر بمطالبة الأرجنتين العادلة بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وهو ما أيده العديد من قرارات الجمعية العامة. وقد أقرت الجمعية العامة واللجنة الخاصة بوجود نزاع على السيادة، بوصفه حالة استعمارية خاصة ومتميزة. وتدعو كوستاريكا إلى احترام المبادئ الأساسية لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وخاصة تلك الواردة في الفقرة ٦. وأي عمل في الإقليم يتعارض مع قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، يعد انتهاكا للوضع القائم وللنداءات الدولية التي تدعو الطرفين إلى الامتناع

فيما وراء البحار. وقد قُدمت تلك النتيجة إلى اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ولم يجز إبعاد أي شعب أصلي أو سكان مدنيين من جزر فوكلاند قبل أن يستوطن أسلاف السكان الحاليين الجزر، وهم شعب له صفة شرعية.

٥٧ - وأعرب عن أسفه لأن وزير خارجية الأرجنتين لم يقبل الدعوة إلى الاجتماع بوزير خارجية المملكة المتحدة وممثلي جزر فوكلاند خلال زيارته إلى لندن في شباط/فبراير ٢٠١٣. وأوضحت حكومته وحكومة جزر فوكلاند أنها على استعداد للتعاون مع الأرجنتين في المجالات ذات الاهتمام المشترك في جنوب المحيط الأطلسي. ومع ذلك، رفضت الأرجنتين اغتنام هذه الفرص واتخذت عددا من الإجراءات التي تضر بالمنطقة، بما في ذلك تقييد الشحن إلى جزر فوكلاند، ومعاينة الشركات التي ترغب في القيام بأعمال تجارية مع الجزر.

٥٨ - واستطرد قائلاً إن الادعاءات بأن المملكة المتحدة تضيي طابعاً عسكرياً على منطقة جنوب المحيط الأطلسي ليست صحيحة البتة؛ والوجود العسكري قائم منذ غزو الأرجنتين في عام ١٩٨٢، ولكن تم تخفيضه إلى الحد الأدنى الضروري لضمان الدفاع عن الجزر. وقال إن موقف وفده فيما يتعلق بالأسلحة النووية مدرج في الوثيقة A/67/544. وقد اتخذ القرار الخاص باستكشاف واستغلال المواد الهيدروكربونية بالتشاور مع شعب جزر فوكلاند، بما يتماشى مع حقه في تقرير المصير. وتنظم تشريعات جزر فوكلاند جميع الأنشطة المتصلة بالجرف القاري لجزر فوكلاند، بما يتفق تماماً مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٥٩ - وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة تماماً بحق شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتدعو الأرجنتين إلى احترام رغباته. واختتم كلمته قائلاً إن جزر جورجيا الجنوبية

وستعمل مع الدول الأعضاء على الوفاء بالمهمة التاريخية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان إنهاء الاستعمار.

٥٥ - السيد شفيق (تركيا): قال إن وجود الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية يقوض الجهود الرامية إلى ضمان احترام تمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويعد القضاء على الاستعمار مبدأً بارزاً من مبادئ السياسة الخارجية التركية؛ وأيدت تركيا على الدوام تطلعات الشعوب التي تترشح تحت الحكم الاستعماري إلى ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وتعتقد أن أي جهد في سبيل تقرير المصير في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب أن ينبع من داخل الأقاليم، ويجب أن يعبر عن إرادة الشعوب التي تعيش في تلك الأقاليم. وينبغي للدول القائمة بالإدارة ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى حين الحصول على الاستقلال. وتبادلت تركيا خبرتها الإنمائية مع أقل البلدان نمواً، وهي مستعدة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بجميع الوسائل الممكنة.

بيانات أُلقيت ممارسةً لحق الرد

٥٦ - السيد ماكdonالد (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة ليس لديها أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند. ويؤيد مبدأ تقرير المصير، على النحو الوارد في الفقرة ٢ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، موقف وفده. وينبغي أن يتقرر مستقبل جزر فوكلاند بواسطة شعب جزر فوكلاند. وفي استفتاء أجرته حكومة جزر فوكلاند في آذار/مارس ٢٠١٣، صوت ٩٩,٨ في المائة من السكان لصالح بقاء الإقليم كإقليم من الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة

المغرب مناقشة حقوق الإنسان في المحافل المناسبة، بما فيها هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

٦٢ - ومضى قائلاً إن القانون الدولي هو قانون حي يتكيف مع الواقع، ومبدأ تقرير المصير ليس جامدا بل إنه، مثل مبادئ حقوق الإنسان الأخرى، تطور تدريجياً. وقد أُعتمد إعلان إنهاء الاستعمار للتصدي لشواغل الدول وحركات الاستقلال؛ وحدد قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) الذي اعتمد بعد ذلك ثلاثة خيارات لتقرير المصير. وأكدت قرارات أخرى من جديد أن ممارسة الحق في تقرير المصير يمكن أن تتم من خلال أي من هذه الطرق الثلاث، أو من خلال الحصول على أي مركز سياسي آخر يُقرر بحرية.

٦٣ - السيد دياز بارتولومي (الأرجنتين): قال إن وفده يؤكد من جديد البيان الذي أدلت به رئيسة الأرجنتين في الدورة الحالية للجمعية العامة، ووزير الشؤون الخارجية الأرجنتيني أمام اللجنة الخاصة في عام ٢٠١٤. فجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني. وقد احتلت المملكة المتحدة الإقليم بشكل غير مشروع، ولذلك فهو موضوع نزاع على السيادة، اعترفت به عدد من المنظمات الدولية. فقد أقرت قرارات متعددة للجمعية العامة، منها القرارات ٦٥/٢٠، و ٦٠/٣١، و ٤٩/٣١، و ٩/٣٧، و ١٢/٣٨، و ٦/٣٩، و ٢١/٤٠، و ٤٠/٤١، و ٤٢/١٩، و ٢٦/٤٣، بوجود نزاع على السيادة، ودعت حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. وأيدت اللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية أيضاً هذا الموقف.

٦٤ - وأضاف أن حكومة المملكة المتحدة سعت إلى تشويه الحقائق التاريخية، بهدف واضح هو طمس عملية الاغتصاب

وجزر ساندويتش الجنوبية ستظل إقليماً تابعاً للمملكة المتحدة فيما وراء البحار.

٦٥ - السيد لعسل (المغرب): كرر التزام حكومته الراسخ بالعملية السياسية الجارية في مواجهة خلفية من حياد الأمانة العامة، ونزاهة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وإمكانية التنبؤ بعملية المفاوضات وشفافية تسييرها. وأعلن رفض المغرب جميع التغييرات في معايير ومبادئ ولاية البعثة وتسيير العملية السياسية. ويرفض المغرب أي محاولات لتمديد ولاية البعثة، التي تتألف من ثلاث ركائز هي: رصد وقف إطلاق النار، والحد من خطر الألغام والذخائر غير المنفجرة، ودعم تدابير بناء الثقة، مثل الزيارات الأسرية. ولا يزال ملتزماً بعملية المفاوضات تحت رعاية الأمين العام ومجلس الأمن. وينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى حل سياسي توافقي ونهائي للمناطق المختلفة من الصحراء، على أساس اقتراح الحكم الذاتي الذي وضع في عام ٢٠٠٧، والذي جرى تناوله في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٦٦ - وأعلن التزام المغرب بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها. وتعد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب نموذجاً يحتذى به في المنطقة، وحظيت باعتراف على الصعيد الدولي، وخاصة لهيكلها غير المركزي، من جهات منها مجلس الأمن، ومختلف أجزاء آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. والأشخاص الذين يعيشون في المحافظة الجنوبية من المغرب هم مواطنون يتمتعون، شأنهم شأن بقية المواطنين المغاربة، بجميع الحقوق والحريات الأساسية. ومنطقة الصحراء المغربية مفتوحة أمام جميع الأطراف المهتمة، بما فيها العديد من الجهات الأجنبية التي زارت المنطقة، وسيواصل

ضمن مسؤوليات اللجنة واللجنة الخاصة. ولا يمكن إعادة تفسير مبدأ تقرير المصير؛ فهو يعطي الشعوب المستعمرة الحق في أن تختار مصيرها بحرية، ويحق للشعب الصحراوي ممارسة هذا الحق. وقد أكد أحدث تقرير للأمين العام بشأن هذه المسألة، الوارد في الوثيقة S/2014/258، أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة تدخل في نطاق تصفية الاستعمار.

٦٨ - ويوضح اسم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولايتها، التي تتمثل في تنظيم استفتاء بشأن تقرير مصير الشعب الصحراوي، يتيح له التعبير عن رأيه بحرية، تحت رعاية الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالإطار الذي يرغب في العيش في ظله. ومما يؤسف له أن هذا الخيار الحر للشعب الصحراوي قد جُمّد على مدى عقود من الزمن. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعيدا تنشيط العملية السياسية، التي ينبغي أن تشرك المغرب وجبهة البوليساريو في مناقشات مباشرة وسلمية، من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لصالح الشعب الصحراوي.

٦٩ - وأعرب عن دهشته للتعليقات القوية التي أدلى بها ممثل المغرب بشأن ولاية البعثة. ويتعين العودة بحق إلى عملية سياسية للحوار. فالمبعوث الشخصي لم يتمكن، منذ آذار/مارس ٢٠١٤، من زيارة المنطقة ليواصل جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل يقبله الطرفان. واختتم كلمته قائلاً إن الجزائر تدعو المغرب إلى الدخول في حوار مباشر مع جبهة البوليساريو، وإيجاد طريقة لتنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير.

٧٠ - السيد لعسل (المغرب): أعرب عن اندهائه من أن الجزائر التي تدعي أنها ليست طرفاً في النزاع، تعتقد مع ذلك أنها من الممكن أن تتدخل. وفيما يتعلق بتفسير إعلان إنهاء الاستعمار، فإن ممثل الجزائر، تناول كالمعتاد شيئاً وتجاهل ما تبقى منه، فمبدأي السلامة الإقليمية والعلاقات الودية يشكلان، على وجه الخصوص، أيضاً جزءاً من الإعلان.

التي ارتكبتها في عام ١٨٣٣، والتي أثارت احتجاجات مستمرة من جانب الأرجنتين. وقد أعرب كلا الطرفين بوضوح عن التزام بتجديد المفاوضات بشأن السيادة على الإقليم من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع. وإذا ما أرادت المملكة المتحدة أن توفى بذلك الالتزام، لتصرف بالطريقة التي يطالب باتباعها بقية المجتمع الدولي.

٦٥ - وأشار إلى أن مبدأ تقرير المصير، وهو العنصر الوحيد في القضية التي ساقتها المملكة المتحدة، لا ينطبق بشكل ظاهر على النزاع المعني، على النحو الذي أكدته الجمعية العامة، والذي تأكد في البيانات التي أدلت بها المحافل المتعددة الأطراف. والتصويت الذي أجري بشكل غير مشروع في جزر مالفيناس هو عمل انفرادي قامت به المملكة المتحدة، لم يُسوّ النزاع أو يؤثر على الحقوق غير القابلة للتصرف للأرجنتين أو في أعمال اللجنة الخاصة. والاستفتاء عمل لا يضيف شيئاً، أجراه البريطانيون، ليسألوا رعايا بريطانيين عما إذا كانوا يرغبون الاستمرار في كونهم بريطانيين، وهو تشويه للحق في تقرير المصير، لأنه لا يوجد شعب خاضع لسيطرة وهيمنة واستغلال دولة استعمارية.

٦٦ - وأشار إلى أن الأرجنتين ترفض استمرار المملكة المتحدة في الاستكشاف والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، المملوكة للأرجنتين، وكذلك أنشطتها العسكرية، التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. وقد عولجت مصالح سكان جزر مالفيناس، وينبغي أن تعالج، بموجب قرارات الجمعية العامة والأرجنتين.

٦٧ - السيد مكتفي (الجزائر): قال إنه يريد تصحيح عدد من التعليقات غير الدقيقة والتفسيرات الخاطئة. فالصحراء الغربية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وهو من بين الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تدخل

وبالنسبة لولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، أشار إلى أن الأمم المتحدة ارتأت أن الاستفتاء لا ينطبق على الحالة، وأنه لا بد من إيجاد حل سياسي.

٧١ - السيد مكتفي (الجزائر): أوضح أن بيانه السابق كان محاولة لتصحيح المفاهيم الخاطئة ولم يكن موجها لبلد بعينه. واقتصر وفده على الإشارة إلى ولايات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وذكّر ممثل المغرب بأن محكمة العدل الدولية خلصت، في فتاها المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، إلى أنه ليس ثمة اعتراف دولي بوجود روابط قانونية للسيادة الإقليمية بين الصحراء الغربية والدولة المغربية. والعملية الجارية عملية سلمية، ومن المأمول أن تظل كذلك، إلى أن يتم إنجازها. وأعلن تشجيع وفده لطرفي النزاع كليهما، المغرب وجبهة البوليساريو، على إجراء محادثات، بطريقة سلمية وبحرية، لإيجاد حل مقبول يتفق مع مبدأ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

طلبات الاستماع

٧٢ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ٨١ طلبا للاستماع في إطار البند ٦٠ من جدول الأعمال، تتعلق ببولينيزيا الفرنسية (A/C.4/69/2) وبغوام (A/C.4/69/3) وكاليدونيا الجديدة (A/C.4/69/4)، والصحراء الغربية (A/C.4/69/5). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٧٣ - وقد تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٧:٥٠.